العمالة المصرية بالكويت والمصير المجهول

بعد تفعيل وزارة العمل الكويتية ما يسمى بالتكويت فى 1 سبتمبر 2022، الذى يهدف إلى خفض عدد العمالة الوافدة الأجنبية وتقليص نسبة البطالة بين الكويتين، بدأت بتنفيذ خطة تكويت الوظائف وتمكين الكوادر الكويتية من العمل ومنحها الفرصة الكاملة في خدمة البلاد تطبيقًا لتوجيهات مجلس الوزراء. وتتضمن التوجيهات ضرورة المضي قدمًا وسرعة إنهاء عقود الموظفين غير الكويتيين بالوظائف الإدارية والمالية والقانونية بالإحلال والخاصة بقواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية. وطلب من وزارات الدولة الاستغناء عن نسبة معينة من العاملين غير الكويتيين في القطاعات الإدارية والمالية والقانونية، بطريقة لا تؤثر على سير العمل ويستثنى من ذلك بعض الوظائف الضرورية لحاجة الوزارات لها. وحددت نسبة معينة وفترة للاستغناء عن خدمات غير الكويتيين وعلى مراحل متعددة. ويستثنى أبناء الكويتيات ورعايا دول مجلس التعاون وغير محددي الجنسية والعاملين في المقابر وموظفي الخدمات. وتنفيذًا لذلك، أصدر وكيل وزارة العدل إنهاء خدمات 30 موظفًا من غير الكويتيين كدفعة أولى تمهيدًا لإحلال كوادر وطنية مكانهم، على أن يتم التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية في هذا الشأن.

كما أعلنت وزارة التربية والتعليم بالكويت بإنهاء خدمات 1815 معلم ومعلمة. وبلغت التخصصات التي يشملها الإحلال نحو 14 مادة هي: (اللغة العربية – التربية الإسلامية – الديكور – الحاسب الآلي – اللغة الانجليزية – التاريخ – الجغرافيا – الأحياء – العلوم – الاجتماعيات – الجيولوجيا – التربية الفنية – العلوم الشرعية – اجتماع علم النفس). وكذلك انهاءخدمات 209 رؤساء أقسام من الوافدين نهاية العام الدراسي الحالي2022 – 2023 . ويتجاوز عدد المعلمين المصريين في الكويت الـ20 ألف معلم، في العديد من التخصصات.

ويُعد هذا القرار اجراء تعسفى مخالف لقوانين وتشريعات العمل، فليس من حق صاحب العمل فصل العامل بدون سبب واضح لذلك او ارتكابه مخالفه او انتهاك لقوانين العمل. وهذا القرار تم اتخاذه دون مراعاة لمصالح الدولة المصرية او مراعاة لحقوق ومصالح العمالة المصرية، حيث تم اتخاذ هذا القرار بناءًا على مايحققة من مكاسب للدولة الكويتية دون النظر على ماسيتسبب به من اضرار اقتصادية واجتماعية للدولة المصرية او ما يتسبب به من اضرار وانتهاكات لحقوق العمالة المصرية فى العمل.

كما يعد مخالفا للمواثيق الدولية المعنية بحقوق الانسان وكذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم 1990

/158اعتمدت بقرار الجمعية العامة 45

المؤرخ في 18 كانون الأول / ديمسبر 1990

المادة 7

تتعهد الدول الأطراف، وفقا للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، باحترام الحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وتأمينها لجميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم الموجودين في إقليمها أو الخاضعين لولايتها دون تمييز من أي نوع، مثل التمييز بسبب الجنس، أو العنصر، أو اللون، أو اللغة، أو الدين أو المعتقد، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي، أو العرقي، أو الاجتماعي، أ, الجنسية، أو العمر، أو الوضع الاقتصادي، أو الملكية، أو الحالة الزوجية، أو المولد، أو أي حالة أخرى.

المادة 25

1-يتمتع العمال المهاجرون بمعاملة لا تقل مراعاة عن المعاملة التي تنطبق على رعايا دولة العمل من حيث الأجر ومن حيث ما يلي:

أ- شروط العمل الأخرى، أي أجر العمل الإضافي، وساعات العمل، والراحة الأسبوعية، وأيام العطلة المدفوعة الأجر، والسلامة، والصحة، وإنهاء علاقة الاستخدام، وغير ذلك من شروط العمل التي يغطيها هذا المصطلح بموجب القانون الوطني والممارسة الوطنية.

المادة 54

1-يتمتع العمال المهاجرون، دون المساس بأحكام أذون إقامتهم أو تصاريح عملهم والحقوق المنصوص عليها في المادتين 35 و 37 من هذه الاتفاقية، بالمساواة في المعاملة مع رعايا دولة العمل من حيث:

أ- الحماية من الفصل،

ب- استحقاقات البطالة

ج- الاستفادة من مشاريع العمل العاملة التي يقصد منها مكافحة البطالة،

د- إمكانية الحصول على عمل بديل في حالة فقدان العمل أو إنهاء النشاط الآخر الذي يزاولونه مقابل آخر، رهنا بالمادة 53 من هذه الاتفاقية.

1-لا يجوز طرد العمال المهاجرين وأفراد أسرهم المشار إليهم في هذا الجزء من الاتفاقية من دولة العمل إلّا لا للأسباب المحددة في التشريع الوطني لتلك الدولة ورهنا بالضمانات المقررة في الجزء الثالث.

2-لا يلجأ إلى الطرد كوسيلة لحرمان أي عامل مهاجر أو فرد من أفراد أسرته من الحقوق الناشئة عن الإذن بالإقامة وتصريح العمل.

3-عند النظر في طرد عامل مهاجر أو فرد من أفراد أسرته، ينبغي مراعاة الاعتبارات الإنسانية وطول المدة التي أقام الشخص المعني خلالها في دولة العمل.

تأثير هذا القرار على الدولة والعمالة المصرية بالكويت:

أثار هذا القرار لغطًا كبيرًا ومخاوف واسعة في مصر، حيث تشكل تحويلات المصريين بالخارج رافدًا رئيسيًا للعملة الصعبة، مما سيؤثر على أوضاع مصر الاقتصادية. وارتفعت تحويلات المصريين العاملين في الخارج بنسبة 1.6% مسجلة نحو 31.9 مليار دولار خلال السنة المالية 2021/2022 مقابل 31.4 مليارا خلال السنة المالية 2020/2021، بحسب بيانات البنك المركزي المصري. ووفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جاءت الكويت في المرتبة الثانية بقائمة أعلى دول مجلس التعاون الخليجي في قيمة تحويلات المصريين العاملين فيها خلال العام المالي 2020/2021، حيث بلغت 4.4 مليارات دولار بعد السعودية التي جاءت في المرتبة الأولى بقيمة 11.2 مليار دولار، ثم الإمارات 3.4 مليارات دولار، ثم قطر 1.5 مليار دولار، ثم عُمان 162 مليون دولار، وأخيرا البحرين 104.1 ملايين دولار.

كما ان تداعيات هذا القرار ستكون خطيرة على أكثر من 770 ألف مصري هناك، وتعتبر تهديدًا لاستقرار أكبر عمالة وافدة في الكويت. وتأثير القرار على العمالة المصرية بالكويت سيكون كبيرًا، كون المصريين هناك يقدرون بالآلاف، ويعملون في جميع المهن المعروفة، بمن فيهم العاملون في البلدية، والمحاسبون القانونيون، والمستشارون وغيرهم. وسيكون التأثير بالسلب على تحويلاتهم وأوضاعهم كما سيؤدي الي ارباك الحكومة المصرية للتعامل مع عودة آلاف العمال الذين سوف تنتهي خدماتهم. فعندما يعود هؤلاء المصريين لن يجدوا وظائف لكى يعملوا بها ولن يجدوا مصدر دخل لهم يستطيعون به الانفاق على انفسهم وعلى ذويهم، مما سيؤدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر فى الدولة، ويشكل ضغطًا كبيرًا على سوق العمل، ويؤدى إلى زيادة الاعباء الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية فى الدولة المصرية. مما يعني استمرار نزيف عقول أبناء الدولة الذي لا يمكن بدونهم حتى الحديث عن فرصة حقيقة لتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية تواجه مشكلتي البطالة

والفقر المتفاقميتن. وبالمقابل فإن الرابح الأكبر من هذا النزيف هي بلدان المهاجر الاوربية التي تصلها هذه الكفاءات جاهزة بخبرات نادرة ورؤوس أموال كبيرة. وستكون هذه البلدان أول المستفيدين من التغيرات التي تشهدها سوق العمل في الكويت وبلدان الخليج الأخرى التي لا توفر لعمالتها العربية والأجنبية وأبنائها ظروف العيش وبناء مستقبلها بكرامة. ولا يغير من هذا الواقع المر الدخل والإغراءات المالية التي قد تفوق مثليتها في بلدان المهجر الأوربية. كما ان بعض المصريين الذين حصلوا على قروض من البنوك الكويتيه سيكونوا عُرضة للمساءلة القانونية لعدم قدرتهم على إكمال أقساط القروض التى حصلوا عليها، بسبب استبعادهم من وظائفهم وعدم وجود مصدر دخل لهم يستطيعون سداد هذه القروض منه. وكل هذه الازمات واكثر سيكون المصريين فى الداخل والخارج عرضه لها، نتيجة لقرار تعسفى لم يتم النظر فيه لمصالح الطرف الاخر. فبسبب العدد الضخم من المصريين الذين يتخذون هذه الدولة مكانًا للعمل، ستتعرض الدوله المصرية للكثير من الاضرار والازمات الاقتصادية والاجتماعية وسيتعرض ابنائها للحرمان من الكثير من حقوقهم لعيش حياة كريمة فى وطنهم بسبب هذا الحمل الكبير الذى القته دولة الكويت بشكل مفاجئ على عاتق الدولة المصرية، قبل دراسة هذا الامر ووضع استراتجيات لمواجهته، دون تعريض الدولة لازمات ومشاكل لم تكن فى الحسبان.